

وقوله يتاب على فعله اخير الحرام والمكروه والمباح وقوله ويعاقب على تركه اخير جبه
المدروب ويكفي في صدق العقاب وجوده لواحد من العصاة مع العفو عن غيره فلا
يخرج من تعريف المصنف الواحد المعفوع عنه او يريد بالعقاب ترتيب العقاب على
تركه ولا يتاخر العفو وحده التعريف سمي فيصح باللائم وما قيل ان جعل المصنف
المدروب مانع للخول نحو الاذان اذا اتفق اهل بلدة على تركه فانهم بقا لولا
من واسب على تركه المؤلف فانه ترد شهادته وتضعف لان القتال على الاذان
انما هو على تقدير ركونه فرض كفاية وان قلنا انه يقابل ولو قلنا انه سنة فالقتال
انما هو على ما دل عليه الترك من الاستهانة بالدين كذا قيل ولا نسلم ان رد الشهادتين
عقاب وانما هو عدم اهلية رتبة شرعية والواجب لغة السقوط ولما كان المسأ
يلزم مكانة سمي اللزوم الذي لا يخلو عنه واجبا ويراد في الواجب **الوجوب**
فعل يتعلق به الذنب وهو لغز المدعو اليه فسمي الفعل بذلك لادعاء الشارع اليه
واصله المندوب اليه ثم نوسم بعزف حرف الجر فاسكنت الضمير واصطلاحا
ما يتاب على فعله ولا يعاقب على تركه فقوله يتاب على فعله اخير الحرام
والمكروه والمباح وقوله لا يعاقب على تركه اخير الواجب وسمي المدروب سنة
ونافذة ومستحبا وتلوها ومرعوف بآية الفاظ مترادفة وخالف في ذلك الخلف
حسين والمهوي والحق ارجي فقالوا السنما وحب عليه النبي صير الله عليه
والمستحب فعله مرة او مرتين والظهور ما ينشئه الانسان باختياره ولم يتصور
للمدروب لشمله للاقسام الثلاثة كما هو المظاهر **والمباح** لغة الموسع واصطلاحا
ما لا يتاب على فعله ولا يعاقب على تركه فلا يتعلق بترك فعله وتركه نواب ولا عقاب
ويسمى المباح جازيا وحلالا وطلقا **والمحظور** اي المنوع منه شرعا **ما يتاب على**
تركه امتثالا ويعاقب على فعله ويكفي في صدق العقاب وجوده لو وجد من
العصاة مع العفو عن غيره او يريد ترتيب العقاب على فعله فلا يتاخر في العفو فخرج
قوله ما يتاب على تركه الواجب والمدروب والمباح وقوله يعاقب على فعله المكروه

٩٠
٥

قوله **والمكروه ما يتاب على تركه امتثالا ولا يعاقب على فعله** فخرج بقوله ما يتاب
على تركه الواجب والمدروب والمباح بقوله ولا يعاقب على فعله الحرام **والصحيح ما يتعلق**
بمدروفه ويعتد به وذلك بان يستمع ما يعتد به شرعا عند كان كاليوم والنكاح
او عبادة كالحج والصلاة فنقول نفذ السهم اذا بلغ المقصود من الرمي وهذا كذلك
فاذا ترتب على العقد ما يقصد منه كاليوم اذا افاد الملك والنكاح اذا افاد اهل الواجب
والحج اذا افاد بيوتة الزوجية قبل الصحيح ومعنونه وكذا الصلاة والاعتقاد
والنفوذ معناه واحد لكن العبادة في الاصطلاح تنصرف بالاعتقاد لا بالنفوذ
فلذا اجمع بينهما **والباطل ما لا يتعلق بمدروفه ولا يعتد به** فهو مقابل للصحيح فنقول
بطل الشيء ذهبيا باطل لما يقصد المقصود جعل كالحاكم واخرج على المدخل والكتابة
الفاصلان فانها ما فلان معتد بهما المصوب المبتوتة والعقود مع انهما غير صحيحين
وتدعجاء عنه بان المراد بالاعتقاد الاعتقاد من كل وجه وهذا ان معتد بهما بعض
الوجه واعلم ان الفاسد لم اطلاقا احد هما لا يترتب اثره عليه وهو مراد بالبطل
وهو يقابلان الصحيح الثاني ما لا يترتب اثره عليه من بعض الوجوه وهذا الايراد
الباطل وان كان مقابلا للصحيح **والفقه** في الاصطلاح **اخص من العلم** لانه الفقه
في العرف انما يقال معرفة الاحكام الشرعية كما هو المعنى يقال ما هو علم من ذلك الصديق
العلم بالخير وغيره والفقه نوع من العلم فكل فقه علم وليس كل علم فقه فمعرفة عالم وليس
كل علم فقه **والعلم معرفة المعلوم على ما هو به** في الواقع كادراك الانسان بانه
حيوان ناطق والفرس بانه حيوان صاهل والحيوان بانه جسم نام محكوم بالارادة
والمراد بالمعرفة الادراك اي وصول النفس الى المعنى بتمامه من نسبة او غيرها
والمراد بالمعلوم ما من شأنه ان يعرّف به المحسوس والمحقق والموجود والمعدوم
والجهل نصو الشيء اي ادراكه على خلاف ما هو به في الواقع كادراكه كاعتقاده
عدم رؤيته الله في الآخرة مع انه سبحانه وتعالى يرى في الآخرة من غير حده ولا
كيف قبل والجهل قسمان مركب وهو ما ذكره وسمي مركبا لانه من جنس من اجزائها